

ظلم العدالة؟ !

للأستاذ حسن جلال

القاضي بالمحاكم الأهلية

ومؤلف حياة نابليون والثورة الفرنسية

الى عكس النتيجة التي يصل اليها القاضي الذي ينظر الى روح القانون ويراعي ظروف الأحوال .

هذه مقدمة جافة ربما كانت غير سائغة عند من لا يهتمه الدخول في تفاصيل علمية . ولكني أسوق مثالا للايضاح يتبين منه معنى ما أردت أن أصل اليه : رجل يبيع الفاكهة على عربة يدفعها بيديه يطوف بها الأسواق والطرقات . هذا رمان ، وهذا بلح ، وذاك عنب ، وذلك غير ذا وهذا وذاك . والرجل له زوجة صغيرة السن لم تفرغ بعد من سلخ عقدها الثاني ، وللزوجين طفلة رضيعة تحملها الأم على كتفها لأنها لا تزال في ذلك الدور الذي يكون فيه الأطفال أقرب الى الطفيليات منهم الى الكائنات الآدمية المستقلة . هؤلاء الثلاثة هم أشخاص القصة ...

أما القصة فتبدأ كما يأتي :

تقدمت للحكمة هذه الأسرة بأفرادها الثلاثة وتهتمها أن الأبوين أحرزوا مادة مخدرة (أفيون) بدون مسوغ قانوني ، وطلبت النيابة فيما طلبت تطبيق نص المادة ٣٥ من قانون المخدرات الجديد الذي قُصد به محاربة المخدرات حربا رادعة ونص المادة المذكورة هو كما يأتي :

« يعاقب بالحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه ... كل شخص ليس من الصيادلة أو من الاشخاص المرخص لهم بالاتجار بالجواهر المخدرة يكون قد حاز أو أحرز أو اشترى جواهر مخدرة ما لم يثبت أنه يحوز هذه الجواهر بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون »

أما الوقائع فتتلخص في أن جماعة من رجال البوليس المملكي خرجوا على عادتهم يحوسون خلال الأسواق والطرقات يبحثون عن يتجر في المخدرات أو يتعاطاها لضبطه واتخاذ الاجراءات القانونية قبّله . فصادفوا الزوج يتغنى ببلحه ورمانه وفا كته فدهموه اذ كان يعلم أحدهم أنه ممن يشته في أمرهم لسابقة ضبطه ومعه مقدار من الأفيون . وأخذوا يفتشونه فتولى بعضهم شخصه وملابسه ، وتولى آخرون أقفاصه

أصبح معنى العدالة في البلاد التي لها (قوانين مكتوبة) كمصر غير معناها في البلاد التي ليست لها قوانين مكتوبة كإنجلترا مثلا . ومعنى العدالة في مصر أن تطبق القوانين على الناس بالسواء . ولذلك أمكننا أن نسمع هنا من يقول « إن المساواة في الظلم عدل ! » وكان ينبغي البحث عن وسيلة أخرى لضمان العدالة الحقيقية لا العدالة التي كل أساسها تساوى الناس ولو عند توزيع الظلم . لأن من القوانين مالمو طبق بحرفه لكان الظلم بعينه . وكل حالة من الحالات التي يراد تطبيق القانون عليها لها ظروف خاصة تجعلها تختلف عن غيرها من الحالات . فتطبيق نص القانون حرفياً على كلا الحالين دون مراعاة لهذه الظروف هو الاجحاف بعينه . وإن كان يتستر تحت اسم تطبيق العدالة باتباع نصوص القوانين . ولهذا السبب قال الفرنسيون وهم أئمة القانون المكتوب في العالم :

« La lettre tue, l'esprit vivifie »

« القانون يقتل بحرفه ويحيي بروحه » . والمعنى أن القاضي الذي يطبق نص القانون بالحرف دون مراعاة للظروف قد ينتهي

غدا على المدرسة المأمونية الابتدائية فقضى ردحا من الزمن فيها ، ثم سجل اسمه في ثبت مدرسيها !

كان الملك فيصل في العراق ملك دولة ، ورئيس حكومة ، وزعيم أمة ، وهو في الاقطار العربية مؤسس نهضة ، وممثل فكرة ، ورسول وحدة ، وداعية سلام ، ومعقد أمل ! فاذا هفت النفوس جزعا لفقده ، واستولى على العرب الوجوم والحيرة من بعده ، فان في منطق الحوادث وطبيعة الامور ما يسوغ هذا الجزع ويعلل هذه الحيرة ألهم الله الأمة العربية على جلالة ملكها فيصل أجل الصبر ، وجعل لها في جلالة ملكها غازي خير العوض !

حسن الزيات

وبضاعته . وبيناهم آخذون في عملهم إذ أبصر أحدهم زوج الرجل مقبلة من بعيد . فلما رأتهم محدقين بزوجها يفشونه عادت ادراجها مسرعة ، فاجس رجل البوليس منهارية وتبعها في تلصص ، حتى إذا دخلت بيتها اقتحمه عليها فأذا هي تلقى من يدها شيئاً فالتقطه ، فأذا هو قطعة من الأفيون فضبطها هي الأخرى وعاد بها الى زوجها وطفلها على كنفها . واقتيدت الأسرة الى مركز الشرطة حيث حرر ضدها (المحضر اللازم) وتحدد يوم للمحاكمة ، وأحيل المتهمان على المحكمة (بعد أن القى القبض على الزوج وأفرج عن الزوجة بالضمان)

ظاهر القصة ينادى بأن الزوج وهو صاحب المنزل يحرز الأفيون المضبوط ، إما لاستعماله الشخصي وإما لأنه يتجرفيه ، ولا سيما وقد سبق للرجل أن حكم عليه بسبب احرازه أفيونا في قضية أخرى

وكانت المحاكم تجري في أحكامها على إدانة الرجل في مثل هذه الأحوال ، وتبرئة الزوجة التي ينحصر كل عملها في محاولة تفادي الاتهام - وهو عمل مشروع من حق كل انسان أن يأتيه - وفي السعي لتخليص زوجها ورب بيتها من مأزق وقع فيه وتوشك بسببه أن تحرم من حمايته ومعاشرته ورعايته ...

ولكن محكمة النقض والابرار - وهي القوامه على قضاء المحاكم جميعها - فسرت نص المادة ٣٥ المذكورة تفسيراً آخر أخذت فيه بحرفية القانون - ولها عذرهما فيما فعلت - وقالت : إن الشخص يجب أن يعتبر محرزاً تنطبق عليه نصوص المادة ٣٥ متى امتدت يده الى المادة المخدرة ، ولا عبرة بعد ذلك بالبائع له على تناولها ، ويستوى في ذلك أن يكون إحرازه لها بقصد تعاطيها ، أو الاتجار فيها . أو العمل على اخفائها لتفادي ضبطها معه أو مع شخص آخر قريب اليه .

وزاد الحالة حرجاً أن هناك مادة أخرى هي المادة ٤٠ من ذلك القانون الصارم ونصها كالآتي :

« لا يجوز الحكم بايقاف تنفيذ الحبس لمن يحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - وتكون الأحكام واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها . ويحرم المحكوم

عليه بناء على هذا القانون من استعمال حقوقه السياسية والانتخابية لمدة خمس سنوات تبندى من انتهاء مدة العقوبة »

يعنى أن من يحكم عليه بسبب احرازه مخدراً لا سبيل الى استعمال الرحمة معه ، فالحكم يقع عليه نافذا فوراً . ولا يمكن تعليق تنفيذه أو ايقافه بحال من الأحوال ، مع أن السارق والمزور وخائن الأمانة والنصاب كل أولئك وغيرهم أيضاً تستطيع المحاكم أن توقف تنفيذ العقوبة التي تحكم بها عليهم اذا وجدت مبرراً لذلك من جنس أو سن أو نحوها .

وقد عرضت تلك القضية التي نحن بصدها على المحكمة فلم يكن أمام قاضياها الا طريق واحد : وهو أن يأخذ الزوجة بأحرازها المادى لقطعة الأفيون المضبوطة ، فقضى عليها بالحد الأدنى للعقوبة المقررة وهي حبسها سنة واحدة مع الشغل وتغريمها ٢٠٠ جنيه وشمل حكمه أيضاً بالنفاذ . أما الرجل فلما كان لم يضبط معه شيء وكان قضاء محكمة النقض يفيد قصر العقوبة على المحرز أياً كان السبب في احرازه فقد قضت المحكمة ببراءته !

وهكذا انقلب الوضع !

فأصبح الرجل بريئاً - وهو الذى ضبط الأفيون في بيته ، والذي يفترض فيه الاحراز بحكم جنسه وبحكم السابقة التي له . أما الزوجة - تلك الصبية الغريرة الساذجة - التي هالها أن ترى زوجها بين يدي الشرطة يوشك أن يمنع من العودة اليها وإلى طفله . والتي خشيت أن تمتد أيديهم الى ما في منزل زوجها فاسرعت اليه تخفيه عن أعينهم . والتي لا يفترض فيها تعاطي الأفيون ولا الاتجار فيه بحكم جنسها وبحكم سنها ، والتي كانت يدها وهي تمدها الى الأفيون المضبوط يداً عارضة لا يقصد بها إحراز ولا حيازة ولا تعاط ولا اتجار ، فهي التي أودعت السجن هي وطفلتها تبعاً لأنها جزؤها الذى لا يتجزأ . وهي التي سوف تخرج من السجن بعد عام مدموغة بأنها (من ارباب السوايق) وكل ذلك باسم العدالة وباسم القانون !!

إن الانسان ليفكر مرتين قبل أن يقرر أن القوانين قد كفلت العدالة .